

## الخليج الأطلسي!

■ **عامر نجيم الياس\***

تعقد القمة رفيعة المستوى بين الرئيس الأميركي باراك أوباما ودول مجلس التعاون الخليجي السبت اليوم الثالث عشر من أيار، وسط تكهنات متباينة حول الاهداف المرجوة من عقد القمة، بين طرف يرى أنها لتصير الاتفاق النووي مع إيران، وآخر يرى أنها لتعزيز التعاون بين واشنطن ودول مجلس التعاون الخليجي لطمأنة الحلفاء في شأن عدم تغير وضعيتهم الاستراتيجية في العقل السياسي الأمريكي. لكن في ضوء التطورات الأخيرة في ساحات المواجهة في المنطقة، وحديث الرئيس باراك أوباما في مقابله مع الصحافي توماس فريدمان في صحيفة «نيويورك تايمز» بتاريخ الخامس من نيسان الماضي عن أن التهديد لدول الخليج «سيكون ناشئاً من عدم الرضا داخل بلدانهم بشكل يفوق التهديد القادم من التعديات الإيرانية»، هذا الأمر يضع القمة ودول الخليج كافة في مهب المطالب الأميركية الجديدة بتغيير وضعية النفوذ الأميركي في الخليج وقوننته أكثر فاكتر في سياق لعبة تقاسم النفوذ وإدارة الأزمة التي من المتوقع أن تسود في مرحلة ما بعد الاتفاق النووي الأميركي- الإيراني.

وفي هذا السياق أجمعت معلومات صحافية متقاطعة، غربية تحديداً، عن إمكانية طلب دول مجلس التعاون الخليجي إبرام اتفاقية دفاع جماعية رسمية على غرار معاهدة حلف شمال الأطلسي من شأنها إلزام الولايات المتحدة بالدفاع عن الدول الخليجية إذا تعرضت لهجوم. وهذا ما لُحِ إلى بشكل غير مباشر إليه الرئيس أوباما في سياق مقابله مع فريدمان بقوله: «عندما يتعلق الأمر بعدوان خارجي، اعتقد أننا سنقف إلى جانب أصدقائنا العرب وأريد أن أدرس الكيفية التي يمكننا من إضفاء طابع رسمي على الأمر أكثر قليلا مما هو قائم حالياً».

وبناءً على ذلك، يتوقع أن يطرح في قمة «كامب ديفيد» حصول دول الخليج على ضمانات أمنية على غرار «المادة الخامسة» من معاهدة واشنطن لعام 1949 التي تشكلت الأساس القانوني لترتيبات الأمن الجماعي التي تقوم عليها منظمة حلف شمال الأطلسي والتي تنصّ على أن «أي هجوم مسلّح ضد طرف أو أكثر من أطراف المعاهدة في أوروبا وأميركا الشمالية يعتبر هجوماً ضد كافة الأطراف. وأن كل طرف سيَتَّخذ الإجراءات التي يراها ضرورية لاستعادة أمن منطقة شمال الأطلسي والحفاظ عليها».

الأزمة التي تعيشها الدول الخليجية وعدم قدرتها على استيعاب التحول الأميركي باتجاه إيران، من شأنهما أن يدفعها طوعاً إلى المطالبة بهذا الخيار. فإيران دولة نووية يعني تحوُّلاً شاملاً في ديناميات القوة في الشرق الأوسط، ووجود طهران وواشنطن رسمياً في خانة واحدة من بعض القضايا التي تواجه المنطقة وبالتالي النزوح إلى إدارة الأزمات في المنطقة سواء عبر التوافق أو عبر الجنوح إلى التهذئة والاحتواء، وهو ما يفرض بكافة الأحوال اعترافاً متبادلاً بمصالح الطرفين ونفوذهما، الأمر الذي يصب في خانة رفع منسوب قلق الدول الخليجية من هذا التحول، وبالتالي البحث عن غطاء أكثر فاعلية وقوة، يتجلى بتحالف علني عسكري وسياسي مشابه للرابط الرسمي بين دول حلف شمال الأطلسي، حتى وإن كان هذا التحالف ليس على هيئة وثيقة دولية، بل اتفاقاً سياسياً بين الأطراف المجتمعة في «كامب ديفيد»، وهو الاحتمال المرجح بسبب الخلافات التي تعصف بالكونغرس حول إبرام اتفاق ملزم على هيئة وثيقة دفاعية.

واشنطن هي الرابحة بالاتجاهين، وهو ما يدركه الرئيس الأميركي باراك أوباما جيداً، أما ما يشاع عن حلول بعض الدول الأطلسية مكان الولايات المتحدة في الخليج، كفرنسا على سبيل المثال، فهو لا يعدو عن كونه مزحةً سمجة ستلقى بعض الصدى في قمة «كامب ديفيد» التي خُصِرَ جيداً لها بداية باتفاق الإطار بين إيران والدول الست، مروراً بالعدوان على اليمن وطرح الهدنة قبل يوم واحد من القمة، وليس انتهاءً بالتصعيد الميداني في سوريةٍ وتحديداً في الشمال وتعويم «جبهة النصرة» باعتبارها «روح الرهان الغربي الميداني» في سورية.

✽ **كاتب ومترجم سوري**

# الدلائل على تورط الحكومة التركية في الإرهاب ضد سورية!

لا بد لسبحة الكذب أن تنفرط حباتها، وإذا قيل سابقاً إن حبل الكذب قصير، فما هي تركيا بحكومتها الأروغانية وحزبها الذي لا يعرف عدالة ولا تنمية، تنهارى أمام اكتشاف الأكاذيب التي كانت ترددها إزاء توجيه أي إشارة إلى تورطها في دعم الإرهاب الذي يعيث في سورية خرابا وقتلا. بحض الأكاذيب جاء من داخل تركيا ذاتها، وإذ بدأت الحقائق تتكشف، بدأ التوتر يسود العلاقة بين الحكومة والشعب التركيين...والانتخابات صارت قريبة.

وفي هذا السياق، أكدت صحيفة «أيدينليك» التركية أن المنظمات الإرهابية المتطرفة في سورية التي تسيطر عليها أجهزة الاستخبارات الأجنبية. بما فيها جهاز «CIA» الأميركي

## Aydınlık

﴿ **أيدينليك : حكومة «العدالة والتنمية»** ﴾

### تشارك مباشرة في العمليات الإرهابية ضد سورية

أكدت صحيفة «أيدينليك» التركية أن المنظمات الإرهابية المتطرفة في سورية التي تسيطر عليها أجهزة الاستخبارات الأجنبية . بما فيها جهاز «CIA» الأميركي و«الموساد الإسرائيلي» وجهاز الاستخبارات التركي - صعدت مؤخرا اعتداءاتها الإرهابية مستفيدة من الدعم المتزايد لها عبر الأردن.

وأوضحت الصحيفة أن السعودية وقطر تمولان المنظمات الإرهابية بينما تشارك أجهزة الاستخبارات الأجنبية، خصوصا «CIA» و«الموساد الإسرائيلي» وجهاز الاستخبارات التركي بشكل مباشر في العمليات السرية التي تنفذها المنظمات الإرهابية المتطرفة في سورية.

ونقلت الصحيفة عن مصادر أمنية قولها أنه تم تشكيل وحدات خاصة من المنظمات المسلحة في سورية بينما تلبي الوسائل الإعلامية الراي العام ببرنامج تدريب ما يسمى «معارضة معتدلة» وتجهيزها.

وأشارت المصادر إلى التحاق فريق يتكون من الموماعدين من القوات الخاصة، استخدم خلال التدخل في ليبيا سابقا بوحدات أخرى في سورية. كاشفة عن أن جهاز الاستخبارات التركي هو الذي نسق هذه الفرق بينما نشر «CIA»، و«الموساد الإسرائيلي» المقاتلين المرتزقة في المنطقة، الأمر الذي انعكس على التطورات الأخيرة في إدلب وجوارها.

ولفتت الصحيفة إلى أن حكومة حزب «العدالة والتنمية» تشارك بشكل مباشر في الأعمال الإرهابية التي تستهدف سورية.. مشيرة إلى نقل أسلحة متطورة بما فيها صواريخ مضادة للطائرات إلى المنظمات الإرهابية المتطرفة عبر الحدود التركية.

وقال مسؤول يتابع التطورات في المنطقة عن قرب إن حكومة حزب «العدالة والتنمية» اتخذت موقفا متشددا إزاء قضية توقيف شاحنات جهاز الاستخبارات التركي التي كانت تنقل السلاح إلى المنظمات الإرهابية المتطرفة في سورية وتسعى إلى خلق تصور حول ارتباط الحادث بالكيان العوازي فيما هذا الأمر لا أساس له من الصحة.

وأكد المسؤول أن نقل السلاح إلى المنظمات الإرهابية يعتبر بمثابة جريمة وفقا للقوانين الدولية. مبينا أن حكومة حزب «العدالة والتنمية»، عرّفت في الجريمة وتدرك أن تراجعها من شأنه أن يخلق لها مشاكل أكبر لذلك هي مصممة على مواصلة موقفيها ونشر الفوضى ولا تردد في المخاطرة.

## Cumhuriyet

﴿ **جمهوريةيت :** ﴾

### مسؤولو النظام التركي يتواصلون مع «داعش»

أكد وكيل النيابة العامة التركي السابق أوزجان شيشمان الذي اعتقل لدوره في إصدار قرار بتوقيف شاحنات تابعة لجهاز الاستخبارات التركي كانت تنقل السلاح والمعدات العسكرية للمنظمات الإرهابية المتطرفة في سورية مطلع عام 2014 إن مسؤولي النظام التركي يتواصلون مع تنظيم «داعش» الإرهابي.

ونقلت صحيفة «جمهوريةت» التركية عن شيشمان قوله خلال إفادته أمام المحكمة، أنه وكلاء النيابة اكتشفوا أن بعض المسؤولين الأتراك أقاموا علاقات غير قانونية مع المنظمات المتطرفة مثل «داعش» في سورية خلال فترة توقيف شاحنات جهاز الاستخبارات التركي وقبلها.

وأكد شيشمان أن وكيل النيابة العامة السابق عزيز تاججي ضبط المعدات العسكرية في الشاحنات التي أمر بتوقيفها وتفقيشها في أضفة في 19 كانون الثاني عام 2014 وأعد محضرا بالتفتيش مشيرا إلى أنه تم ضبط قاذفات

# البناء

# الدلائل على تورط الحكومة التركية في الإرهاب ضد سورية تنهمر!

و«الموساد الإسرائيلي» وجهاز الاستخبارات التركي . صعدت مؤخرا اعتداءاتها الإرهابية مستفيدة من الدعم المتزايد لها عبر تركيا والأردن. وأوضحت الصحيفة أن السعودية وقطر تمولان المنظمات الإرهابية بينما تشارك أجهزة الاستخبارات الأجنبية، خصوصا «CIA» و«الموساد الإسرائيلي» وجهاز الاستخبارات التركي بشكل مباشر في العمليات السرية التي تنفذها المنظمات الإرهابية المتطرفة في سورية.

ولفتت الصحيفة إلى أن حكومة حزب «العدالة والتنمية» تشارك بشكل مباشر في الأعمال الإرهابية التي تستهدف سورية.. مشيرة إلى نقل أسلحة متطورة بما فيها صواريخ مضادة للطائرات إلى

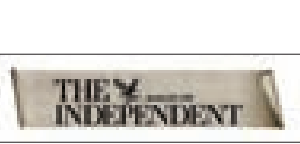
ورؤوس صاروخية داخل شاحنة قُتِشت في 7 تشرين الثاني عام 2013.

ولفت شيشمان إلى أن الشخصين المتورطين بنقل المعدات العسكرية اكدوا له انهما يقومان بهذه الاعمال بعلم جهاز الاستخبارات التركي إضافة إلى تلقيهم المساعدات من موظفين أتراك آخرين. فيما كشفت التحقيقات وتسجيلات كاميرات المراقبة نقل المعدات العسكرية إلى خارج الحدود التركية. لا سيما إلى معسكر تنظيم «أحرار الشام» الإرهابي، مشددا على أن نقل السلاح لا يمكن أن يعتبر بغاية أسرار دولة بل إنه جريمة. وأضاف شيشمان... «درنا تسجيلات الفيديو من كاميرات المراقبة على خلفية إفادات الشخصين المتورطين بهذه الجريمة، وكشفنا أن ما أكده الشخصان كان صحيحا».

من ناحية، أكد رئيس هيئة الإذعاء العام السابق سليمان باغر يانك في إفادته أمام المحكمة أن كنان ايك مستشار وزارة العدل التركية السابق اتصل به على خلفية توقيف الشاحنات المحملة بالسلاح وقام بتهديده قائلا له: «إن المادة 26 من قانون الاستخبارات تمنع تفتيش الشاحنات التابعة لجهاز الاستخبارات التركي وإذا قمت بتفتيش الشاحنات فإن كل الذين شاركوا في عمليات التفتيش بمن فيهم أنت ستناذون، وأنا لا أرغب في ذلك». وأشار باغر يانك إلى أنه اتصل بوكيل النيابة العامة أحمد قراجا وأن الأخير أكد له أن عملية التفتيش غير مخالفة لقانون الاستخبارات وشُد على ضرورة إجراء التفتيش من أجل جمع الأدلة إن وجدت.

وأوضح باغر يانك أن مستشار وزارة العدل ايك اتصل به عدة مرات وطلب منه وقف عملية التفتيش وقال: «عندما لم أتمكن من إقناعه، تحدث وزير العدل السابق بكر بوزداغ معي عبر الهاتف وطلب إنهاء عمل النائب العام ايك يجري عملية التفتيش متذرا بما فيها غير قانونية».

وكان عدد من وكلاء النيابة الأتراك الذين اعترضهم نظام رجب طيب أردوغان بسبب توقيفهم شاحنات كانت تنقل أسلحة إلى الإرهابيين من تركيا إلى سورية، أكدوا منذ أيام قليلة أن السيارة التي كانت ترافق الشاحنات المحملة بالسلاح والخزيرة ونقل عناصر جهاز الاستخبارات مسلحة باسم عضو في تنظيم «القاعدة»، وهو المدعو «ادمين»، وهو ينشط في اسكندرون، وسُجِلت السيارة بتاريخ 18 كانون الاول عام 2013، ما يثبت بشكل كبير تورط النظام التركي في دعم وتسليح المنظمات الإرهابية في سورية وتمويلها.



﴿ **إندبنذت : تركيا والسعودية تدعمان بقوة** ﴾

### انتقافا إسلاميا يقاتل ضد نظام الرئيس السوري

نشرت صحيفة «إندبنذنت» البريطانية في عددها الصادر أمس الثلاثاء تقريرا لمراسلها في اسطنبول كيم سينغوبتا بعنوان «أعداء الأسد في الحرب». وقال كاتب التقرير إن المعركة ضد الرئيس السوري بشار الأسد نتجه نحو الفوضى، لا سيما أن تركيا والسعودية لا تلتزمان أمنيات الولايات المتحدة بعدم دعم المعارضين الاسلاميين المتشددين.

وأضاف أن تركيا والسعودية تدعمان بقوة انتقافا إسلاميا يقاتل ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد. مشيرا إلى أن هذا الائتلاف يضم «القاعدة» في سورية، وهو أمر اقلق الحكومات الغربية.

وأرشد كاتب التقرير أن البلدين يسعيان إلى توفير الدعم لمعارضة «السورية» من بينها «جيش الفتح» وهو اتحاد عسكري بين قوات «المعارضة السورية»، يضم «جبهة النصرة»، وهي جماعة متشددة لديها الكثير من القواسم المشتركة مع تنظيم «داعش» الساعي إلى إقامة «دولة الخلافة الإسلامية».

وأوضح كاتب التقرير إن قرار تركيا والسعودية دعم «جبهة النصرة». التي تلعب دورا رئيسيا في الحرب الدائرة في سورية - أشار لقال الحكومات الغربية والولايات المتحدة التي تعارض بقوة تسليح الجهاديين ودعمهم ماليا خلال الحرب الدائرة في سورية.

وخطم الكاتب قائلا إن دعم تركيا والسعودية «جيش الفتح»، يهدد بنسف مخطط واشنطن القاضي بتدريب مقاتلين مؤيديين للغرب، مشيرا إلى أن عدد هؤلاء المقاتلين قليل، إلا أنه هام لقتال عناصر تنظيم «داعش»، لا النظام السوري وهذا ما تصرّ عليه وزارة الخارجية الأميركية.

## The New York Times

﴿ **نيويورك تايمز : غياب الملك سلمان** ﴾

عن **قمة «كامب ديفيد» مؤشر على تزايد التوتر**

قالت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، إنه وسط توترات، ألغى العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز لقاءات كانت مقررة مع الرئيس الأميركي باراك أوباما، مشيرة إلى أن القرار يبدو أنه علامة على استمرار غضب الرياض من الإدارة الأميركية في شأن علاقتها مع إيران.

وأوضحت الصحيفة أن السعودية أعلنت عدم حضور الملك سلمان قمة «كامب ديفيد» في شأن عدد واسع من القضايا الإقليمية والعالمية، فإن وكالة الأنباء السعودية الرسمية أعلنت، الأحد الماضي، أن الملك سيرسل ولي العهد الأمير محمد بن نايف ونائبه محمد بن سلمان عن القمة بإشارة إلى إحباط

سعودي إزاء ما كان يريد البيت الأبيض طرحه خلال القمة في شأن طمأنة الخليج حيال الموقف الأميركي الداعم للحلفاء العرب في مواجهة النفوذ الإيراني الصاعد. وقال مسؤول رفيع من الإدارة الأميركية، إنه من المتوقع أن يجري العاهل السعودي اتصالا هاتفيا بأوباما لتوضيح قراره بعدم حضور قمة «كامب ديفيد». وأشار إلى أنه عندما التقى الملك سلمان وزير الخارجية الأميركي جون كيري، في الرياض الأسبوع الماضي، فإنه أعرب عن تطلعه لحضور القمة.

لكن عقب إعلان البيت الأبيض، الجمعة الماضي، لقاء الزعيمين في واشنطن، تلقى مسؤولو الإدارة الأميركية اتصالاتا هاتفيا من وزير الخارجية السعودية فيغد بعدم حضور الملك القمة المقرّر عقدها الأسبوع الجاري.

وأشار المسؤول الأميركي، الذي تحدث شريطة عدم ذكر اسمه، إلى أن الجانب السعودي لم يعرب مسبقا عن أي خيبة أمل. وأضاف: «إذا كانوا يريدون توبيخك، فإنهم سيجعلونك تعرف ذلك بطرق مختلفة».

فيما اعتبر جون ألترمان، نائب رئيس مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، أن غياب الملك سلمان عن القمة نعمة ونقمة. وأوضح أن الامر يخفى في طياته فرصة غير متعادلة للمسؤولين الأميركيين للتفهرق إلى محمد بن سلمان، وزير دفاع الشاب الذي عبه والده الملك نائباً لولي العهد، وتشكيل رؤية عنه. ومع ذلك - أضاف ألترمان - بالنسبة إلى البيت الأبيض، فإن الأمر يبعث رسالة واضحة عندما يقول صديق مقرب أن لديه أمورا أفضل لفرغها على أن يذهب إلى «كامب ديفيد» للقاء الرئيس الأميركي، خصوصا عندما يأتي ذلك عقب أيام قليلة من إعلان البيت الأبيض عن لقاء خاص بين الملك والرئيس أوباما.

# ترجمات



التنظيمات الإرهابية المتطرفة عبر الحدود التركية.

بينما كتبت صحيفة «جمهوريةت» تقول إن وكيل النيابة العامة التركي السابق أوزجان شيشمان، الذي اعتقل لدوره في إصدار قرار بتوقيف شاحنات تابعة لجهاز الاستخبارات التركي كانت تنقل السلاح والمعدات العسكرية للمنظمات الإرهابية المتطرفة في سورية مطلع عام 2014، أكد أن مسؤولي النظام التركي يتواصلون مع تنظيم «داعش» الإرهابي. كما أكد رئيس هيئة الإذعاء العام السابق سليمان باغر يانك في إفادته أمام المحكمة أن كنان ايك مستشار وزارة العدل التركية السابق اتصل به على خلفية توقيف الشاحنات المحملة بالسلاح وقام بتهديده.

## صحافة عبرية

ترجمة: **غسان محمد**

﴿ **قائد عسكري «إسرائيلي»؛ علينا إيجاد** ﴾

### حل سريع في غزة خوفا من انهيار الأمور

أدعى قائد المنطقة الجنوبية في الجيش «الإسرائيلي» سامي ترجمان، أن لدى «إسرائيل» وحركة «حماس» مصالح متبادلة في استمرار الهدوء في غزة وعلى الجبهة الجنوبية بشكل عام.

ونقلت صحيفة «يديעות أخرونوت» العبرية عن ترجمان قوله خلال لقاء عقد في «كيبوتس ناحل عوز» مع رؤساء بلديات مستوطنات «إسرائيلية» محاذية لقطاع غزة، «أنه لا يمكن هزيمة حماس في غزة، فهي حكومة مستقلة لها سيادتها وتمارس ذلك على أعلى مستوى، وفي الوقت الراهن لا يمكن إيجاد بديل قوي لها في غزة». وأضاف أنه «لا يمكن لأحد ولا حتى للسلطة الفلسطينية أن تسيطر سيطرتها على غزة، ولذلك اعتقد أن أي شخص في غزة يفكر بالانتفاضة ضد حماس، يعرف أن احتمال النجاح منخفض» على حدّ زعمه.

وأكد ترجمان خلال حديثه، «أنه لا يمكن إيجاد حل سريع ينهي حماس، وأن قرار توجيه ضربة للحركة لا بد أن يفضي في شهر من التخطيط». وقال ترجمان: «لن يكون مفاجئا أن نشهد كل بضع سنوات معركة جديدة، ولكن بعد الحرب الأخيرة على غزة، أتوقع أن تكون فترة الهدوء أطول». وأضاف: «علينا أن نأخذ في الحسبان جوانب أخرى غير حماس، وعلينا أن نجد حلا سريعا في قطاع غزة خوفا من انهيار الأمور بعد حدوث الأزمة الإنسانية»، بحسب قوله.

﴿ **«الكنيست» يصادق** ﴾

### على رفع عدد الوزراء والنواب

صادق «الكنيست الإسرائيلي» مساء الاثنين الماضي، بالقراءة الأولى على اقتراح قانون قدمته الحكومة لرفع عدد الوزراء ونواب الوزراء، وذلك بغالبية 61 عضوا مقابل معارضة 59 عضوا. ومن المقرر أن ينتقل اقتراح القانون إلى ما يسمى «الجنة المنظمة»، برئاسة عضو «الكنيست» زئيف لكين من حزب «الليكود».

وفي أعقاب المصادقة على اقتراح القانون، قال رئيس «الكنيست» يوئيل إدلشتاين إنه بموجب «قانون أساس: الحكومة»، فقد تمكن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو من تشكيل حكومة، ما يعني أن نتنياهو لديه مهلة أسبوع كي تؤدي القسم حكومته الرابعة، الرابعة والخلايفن منذ قيام «إسرائيل».

في كلمته، تحدث رئيس «يش عتيد» يائير لابيد، عن دعم نتنياهو في «الكنيست» السابق، لتحديد عدد الوزراء باعتباره مهما لإسرائيل».

واعتبر لابيد أن إعادة مناصب «وزراء من دون وزارة» فيها تحقير ل«الكنيست»، وأن ذلك يجعل القوانين غير جدية ورهينة المصالح السياسية.

من ناحية، قال رئيس المعارضة و«المعسكر الصهيوني»، يتسحاق هرتسوغ، إنه بدلا من الأموال «لمعطف الريح» للمدراء، وسلة الصحة ومسؤولي الأمن في المستوطنات المحيطة بقطاع غزة، يعطى 20 مليون شيكل على أعلى مستوى، «كنيست»، حتى يبقى نتنياهو رئيسا للحكومة ويشكل الحكومة الأضعف.

وقال عضو «الكنيست» يعكوف بيри من حزب «يش عتيد»، إن سكان المستوطنات في الجنوب لم يطلبوا وزيراً من دون وزارة، إنما الأمن والمساعدة الاقتصادية. وأضاف أن «سكان الشمال لم يطلبوا حكومة موسعة، إنما هواء نقيًا».

واعتبر بييري اقتراح قانون زيادة عدد الوزراء على أنه «قانون الوظائف»، ويمنع كل ما هو سياسي في السياسة «الإسرائيلية». وقالت تسبيبي ليفني - من «المعسكر الصهيوني»، إن رئيس الحكومة، الذي لم يشكل حكومته الجديدة، في وضع يضطر فيه إلى شراء أصوات أعضاء حزبه مقابل الدعم.

وأضافت أن الحديث عن حكومة ضيقة مختلف على مواقفها. وبموجب رأيها، فإن «المعسكر الصهيوني» يعمل من أجل استبدالها، وأنه لا يمكن الانضمام إلى هذه الحكومة.

﴿ **«المعسكر الصهيوني»** ﴾

### يقدم مشروع قانون لحل الكنيست

قدّم حلف «المعسكر الصهيوني» مشروع قانون إلى «الكنيست الإسرائيلي» يقضي بحله بعد نحو شهرين من الانتخابات «الإسرائيلية»، بحسب صحيفة «معاريف» العبرية.

وقالت الصحيفة مساء أمس: «قدّم المعسكر الصهيوني الذي يرأسه يتسحاق هرتسوغ، مشروع قانون يقضي بحل الكنيست الإسرائيلي الحالي بعد نحو شهرين من الانتخابات الإسرائيلية، والدعوة إلى انتخابات مبكرة».

وأضافت الصحيفة أن سبب مشروع الحجب المقدم إلى «الكنيست» جاء فيه أن الحكومة «الإسرائيلية» التي يعكف رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو على تشكيلها تخظى بدعم 61 عضو «كنيست» ومعارضة 59 آخرين، من أصل 120 هم عدد أعضاء «الكنيست».

وأضاف «المعسكر الصهيوني»، الحاصل على 24 مقعداً في البرلمان الجديد، في طيه، أن الاتفاقات التي وقعت لتشكيل الحكومة «الإسرائيلية»، تمت في الساعات الأخيرة من الوقت القانوني المحدد، في إشارة إلى الاتفاق بين «البيت اليهودي» (يمين) وحزب «الليكود» (يمين) قبل ساعة من انتهاء الوقت القانوني لتكليف نتنياهو بتشكيل الحكومة «الإسرائيلية».

وطالب المعسكر بحلّ «الكنيست الإسرائيلي» الـ20، وتمكين الجمهور

من اختيار ممثلين.

وأعلن رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو الأربعاء الماضي، أنه نجح بعد جهود استمرت 42 يوما في تشكيل حكومة جديدة. ويخطى الائتلاف الجديد بدعم 61 عضوا في «الكنيست»، هم أعضاء حزب «الليكود» برئاسة نتنياهو، و«البيت اليهودي» اليميني برئاسة نفتالي بينت، و«اليس» الديني اليميني برئاسة آرييه درعي، و«يهودوت هتورا» اليساري الديني برئاسة يعقوب ليعسمان، و«كلتا» الوسطي برئاسة موشيه كحلون.

﴿ **ألمانيا تزود «إسرائيل»** ﴾

### بأربعة زوارق حربية

أعلنت وزارة الجيش «الإسرائيلية» أن «إسرائيل» تعاقبت مع ألمانيا على شراء أربعة زوارق حربية سريعة لحماية الحقول الغازية، وذلك في صفقة تحصل الجانب الألماني أكثر من ربع قيمتها.

وجاء في صحيفة «يديעות أخرونوت» العبرية، أن الوزارة قالت «أن شركة فايسن كروب الألمانية ستتولى بناء الزوارق التي تبلغ قيمتها 430 مليون يورو، وستتم تسليم للبحرية الإسرائيلية في غضون خمس سنوات، فيما يستلم الحكومة الألمانية 115 مليون يورو من كلفة الصفقة». وتعهدت شركة «فايسن كروب» بشراء منتجات «إسرائيلية» قيمتها 181 مليون دولار.

يذكر أن ألمانيا ملتزمة تمويل جزء من الصفقات العسكرية «الإسرائيلية»، تعويضاً لما يسمى «المحرقة اليهودية» التي اقترفاها النازيون إبان الحرب العالمية الثانية.